



Compendiums of the Prophetic Words An Analytical and Fundamental Study

Dr. Saleh Al-Amin Muhammad Al-Maazi*

Faculty of Islamic Studies - Sabha, Al-Asmariya Islamic University, Sabha, Libya

جواب الكلم النبوى دراسة تأصيلية تحليلية

* صالح الأمين محمد الماعزي

كلية الدراسات الإسلامية - سبها، الجامعة الأسميرية الإسلامية، سبها، ليبيا

*Corresponding author: s.almazee@asmarya.edu.ly

Received: August 19, 2025

Accepted: October 24, 2025

Published: November 03, 2025

Abstract:

Research objectives: The research objectives can be summarized in mentioning the scholars' statements in explaining the meaning of comprehensive speech, discussing those who limited themselves to brevity only, discussing those who limited themselves to comprehensive speech in the Holy Quran only, and stating that comprehensive speech was not mentioned in the Prophetic hadith, or that it is rare in it.

Research Methodology: In this research, I followed the analytical-critical method, relying on a near-complete induction of the statements of the hadith scholars, and reviewing the statements of other scholars of interpretation and language, and discussing their statements with complete objectivity, and with transmitted and rational evidence, with logical preference, and without arbitrariness.

Research results: The research results can be summarized in answering the first research, which is that the meaning of the useful words that serve in the prophetic hadith is brief speech with convincing meanings, and brevity does not mean that the hadith is composed of two or three words as the psychological state comes to mind, or it is the problem of the typical image that follows it partially. The answer to the second problem is to clarify that the Prophetic hadith is undoubtedly one of the most comprehensive statements, in fact, all of it is comprehensive in terms of permissibility and occurrence. The difference lies in whether each hadith contains one or more aspects.

Authenticity: Its authenticity is evident, according to what the researcher sees, in that it showed the aspects that he saw as being comprehensive words, and that brevity is one aspect, not the only aspect, even though this aspect is the most apparent and famous, but limiting the comprehensive words to it is not accurate.

Keywords: wise words, words, prophetic, authenticity.

الملخص

أهداف البحث: تتلخص أهداف البحث في ذكر أقوال العلماء في بيان معنى جواب الكلم، ومناقشة من حصره في الاختصار فقط، ومناقشة من حصر الكلم في القرآن الكريم فقط، والقول بعدم ورود جواب الكلم في الحديث النبوى، أو ندرته فيه.

منهج الدراسة المتبعة: استخدمت المنهج التحليلي النقدي، مع التأصيل بالاستقراء شبه التام، لأقوال علماء الحديث والاطلاع على كلام غيرهم من علماء التفسير واللغة، ومناقشة أقوالهم بكل موضوعية، بالأدلة النقلية والعقلية، مع الترجيح المنطقي وعدم التعسّف.

نتائج البحث: تتلخص نتائج البحث في الإجابة على مشكلة البحث الأولى وهي أن معنى جواب الكلم التي جاءت في الحديث النبوى، هو الكلام الموجز مع إشباع المعانى، ولا يعني الإيجاز أن يكون الحديث متكونا من كلمتين أو ثلاثة، كما هو متواتر للذهن، أو هو الصورة النمطية التي سار عليها بعض الناس، والإجابة على المشكلة الثانية، وبيان أن الحديث النبوى من

جواب الكلم بلا ريب، بل كله من جواب الكلم، جواز ووقوعاً والاختلاف في احتواء كل حديث على وجه واحد أو أكثر من وجہ.

الأصلية: تظهر أصلته حسب ما يرى الباحث في أنه أظهر الوجه التي رأى أنها من جواب الكلم، وأن الإيجاز وجه من الوجه وليس الوجه الوحيد، وإن كان هذا الوجه هو الأظهر والأشهر، لكن حصر جواب الكلم فيه فقط غير دقيق.

الكلمات المفتاحية: جواب الكلم، النبوي، تأصيل.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلة على سيد محمد مع قرنها بالسلام، سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه الكرام الطيبين أجمعين، وبعد:

فهذا بحث موسوم بـ(جواب الكلم النبوي) دراسة تأصيلية تحليلية، بينت فيها معنى جواب الكلم وما المقصود به.

مشكلة البحث

تتلخص المشكلة في سؤالين، السؤال الأول: ما معنى جواب الكلم التي جاءت في الحديث؟ والثاني: هل الحديث النبوي من جواب الكلم؟ أم أن الأمر خاص القرآن فقط؟ وما الدليل؟

الدراسات السابقة

جمع بعض العلماء الأحاديث الموصوفة بأنها من جواب الكلم في مصنفات، منهم النووي وزادها ابن رجب طائفة، ومنهم ملا علي القاري وغيرهم كثير، لكن لم أجد من كتب عن المسألة من ناحية بيان الوجه الفلسفية لجواب الكلم إلا الاختصار، فحاولت الكتابة لبيان بعض هذه الوجه.

ثم أرسلت البحث لمجلة جامعة الكويت، فردوا بقولهم: لقد توصلنا إلى قرار بشأن طلبك للنشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، لـ"البحث جواب الكلم النبوي: البلاغة النبوية". إن قرارنا هو: الاعتناء عن نشر البحث المقدم إلينا لوجود بحث منشور بالمجلة بنفس العنوان، وتفضلاً بقبول أفضل التمنيات، هكذا قالوا!

ووهذا البحث للدكتور عمر بن عبد الله بن محمد المقبل بعنوان: جواب الكلم النبوي دراسة تأصيلية. ومن ثم اطاعت عليه، فوجدت المحتوى مختلف في المقدمات والنتائج، وهو بحث جيد عموماً وله أفضلية السبق إلا أنني اختلفت مع الباحث في مسائل جوهيرية، كما ستجده في محله.

المنهج المتبعة

اتبعت المنهج التحليلي النقدي.

وقد جاءت الخطة في مقدمة وخاتمة بينهما أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الكلام النبوي والفرق بينه وبين السنة.

المبحث الثاني: تفسير العلماء لقوله ﷺ: (بِعُثْ بِجَوَامِعِ الْكَلَمِ) وما مقصوده؟

المبحث الثالث: جملة من أحاديث جواب الكلم كما نص عليها بعض العلماء.

المبحث الرابع: بيان بعض وجوه جواب الكلم في الكلام النبوي.

ثم تأتي الخاتمة وفهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: تعريف الكلام النبوي والفرق بينه وبين السنة.

أولاً - تعريف الحديث النبوي.

1- الكلام والحديث لغة.

قال ابن فارس: (كلم) الكاف واللام والميم أصل يدل على نطق مفهم. (ابن فارس، 1979) (131/5).

وقال في «المعجم» هو من التداخل والاتصال الماديين استعمل التركيب في التداخل والاتصال بالصوت، أي الكلام الذي هو القول. فمعنى كلمته: أوصلت إليه الصوت معبراً عن ما في نفسه. (جبل، 2010) (1922/4). أما الحديث فمن (حدث) الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الأشياء التي لم تكن،

والحديث من هذا؛ لأنَّه كلام يحدث منه الشيء بعده الشيء. (ابن فارس، 1979) (36/2).
2- الحديث في اصطلاح المحدثين ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، حتى في الحركات والسكنات، في اليقظة والمنام". (السخاوي، 2003) (22/1). وعند الإطلاق ينصرف إلى ما بعد النبوة من قوله ... وإقراره، فإن سنته ثابتة من تلك الوجوه الثلاثة. (القاسمي، د.ت)، صفحة (20).

ثانياً - تعريف السنة النبوية.

لغة: الطريقة والسيرية. اصطلاحاً: ما أثر عن الرسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، خلقيَّة أو خلقيَّة أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها. (الغوري، 2007، صفحة 403)، فهي مرادفة للحديث.

المبحث الثاني: تفسير العلماء لقوله ﷺ: (جَوَامِعُ الْكَلِمِ) وما مقصوده؟

لم تختلف كلمة العلماء كثيراً في بيان معنى جوامِع الكلم، وأنه إجمالاً الكلام الجامع المختصر، وإن اختلف عباراتهم، لكن اختلافهم ظهر في المقصود بجوامِع الكلم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «بَعْثُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصْرَثُ بِالرُّغْبِ، فَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ حَرَائِنِ الْأَرْضِ، فُوْضِعْتُ فِي يَدِي». (البخاري، 1422) برقم (2977). هل هو القرآن الكريم، أم الحديث النبوي، أم هما معنا؟ وهذا هو الجوهر الأول لهذا البحث، وعليه أقول:

أولاً- معنى قوله ﷺ: «أُوتِيتُ» أو «بُعْثُتُ جَوَامِعُ الْكَلِمِ».

قال ابن شهاب الزهري: «وبلغني أنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ: أنَّ اللَّهَ يجمع الأمور الكثيرة، التي كانت تكتب في الكتب قبله، في الأمر الواحد، والأمررين، أو نحو ذلك». (البيهقي، 2003) (137). وقال غيره: «المراد الموجز من القول مع كثرة المعاني». (ابن حجر، فتح الباري، 1379) (1/99).

قال الخطابي: معناه: كلام موجز مع إشباع المعاني. يقول الكلمات القليلة الأحرف، فتتضمن المعاني الكثيرة، وتجمع الأحكام المتعددة. (الخطابي، 1988) (1422/2).

وقال المناوي: قوله ﷺ (أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ) أي ملكة أستطيع بها على إيجاز الألفاظ، مع سعة المعنى، بنظم لا تعقد فيه، لطيف لا التواء يحار الذهن في فهمه، ولا يعثر الفكر في طلبه. (المناوي، 1356) (563/1). وقد اجتمعت عبارات العلماء على هذا المعنى.

ثانياً - بيان المقصود بجوامِع الكلم.

جاءت روایات الحديث بلفظ: (بُعْثُتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ) ولفظ (أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ) ولفظ: (أُوتِيتُ جَوَامِعُ الْكَلِمِ) وقد اختلف العلماء في المقصود بها على مذهبين:

المذهب الأول: جوامِع الكلم هو القرآن الكريم.

اختار هذا القول جمع من الأئمة منهم: ابن الأثير الجزي، والأزهري، والجوهري، والهروي، وابن التين، وابن الملك، وابن المنير، و قالوا: إن جوامِع الكلم هو القرآن الكريم. (الأزهري، 2001) (317/1)، (الهروي، 1999) (295/1)، (الجو자ى، 1985) (171/1)، (ابن الأثير، 1979) (1/295). ولكن على التحقيق بعض من قال: إنه القرآن الكريم؛ الظاهر أنه أراد به المعنى في حديث ﷺ: «بَعْثُ بِجَوَامِعُ الْكَلِمِ». (البخاري، 1422) برقم (2977). ولا شك أن القرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني. (ابن حجر، فتح الباري، 1379) (247/13) قلت: ولا شك أن القرآن الكريم من جوامِع الكلم بكل تعریفاته السابقة، فالذين اختاروا المذهب الثاني لا ينفون ذلك.

المذهب الثاني: جوامِع الكلم هو القرآن الكريم والحديث النبوي.

اختار هذا القول الزهري أيضاً، والجاحظ، والقاضي عياض، وابن الجوزي، وابن رجب، وابن السنى، والقضاعي، وابن الصلاح، والقرطبي، والكرمانى، والحافظ، والهيثمى، وغيرهم. (الجاحظ، 1988) (28/2)، (القرطبي، 1996) (267/5)، (العينى، د.ت) (142/24)، (الهيثمى، 2008، صفحة 93)، (الأرمى، 2009) (77/8).

قال ابن رجب الحنبلي: جوامع الكلم التي اختص بها نبينا ﷺ نو عان: أحدهما: ما هو في الكتاب العزيز كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعْنَمْ تَذَكَّرُونَ} [النحل: 90]. قال الحسن: لم تدع هذه الآية خيراً إلا وأمرت به ولا شرًا إلا ونهت عنه. والنوع الثاني: ما في حديثه ﷺ وهو موجود في السنة المأثورة عنه ﷺ. (ابن رجب ع، 2001، صفة 55).

قال ابن حجر: دخول الذكر الحكيم في جوامع الكلم لا ريب فيه، وإنما النزاع هل يدخل في اللفظ النبوي؟ يسلم ذلك فيما باللفظ لا بالمعنى، ومعرفة ذلك أن تتوحد مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وهذا نادر؛ لأن أكثر الرواية على الرواية بالمعنى، والحامل لهم على هذا عدم الكتابة، ويطول زمان المعنى بالذهن، فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ. (ابن حجر، فتح الباري، 1379)، وفي «فتح المنعم»: جوامع الكلم قيل: المراد بها القرآن الحكيم، لأنه كثير المعاني قليل اللفظ، وقيل: كلامه ﷺ، حيث أتي الحكم وفصل الخطاب. (لاشين، 2002) (107/3).

وقال ابن حجر الهيثمي: وليس خاصا بالقرآن، خلافاً لمن ظنه، فقد جمع الأئمة دواوين من حديثه المفرد الموجز البديع الذي لم يسبق إليه. (الهيثمي، 2008).

ودليل من قال: إنه في الحديث أيضاً، قول الصحابي الأشعري ﷺ: بعثتني النبي ﷺ أنا و معاداً إلى بلاد اليمن، فقال: «ادعوا الناس، وبشروا ولا تنفروا، ويسروا ولا تُعسروا»، قال: فقلت يا نبي الله، أفتنا في شر ابين كلاً صنعتهما باليمن، المزّر و هو من الذرة والشعير...، والبلغ و هو من العسل... - قال [أي أبو موسى]: وكأن رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه، - فقال: «أنهى عن كل مسكن أسكن عن الصلاة». (مسلم، د.ت) برقم (2001).

قال القرطبي وتبعه الأرمي وغيره: معنى (أعطي جوامع الكلم بخواتمه) أي الكلمات البليغة الوجيزة الجامعة للمعنى الكثيرة، مع حسن ختم كلامه بمقطع وحيز بلغى كما بدأ به، وقد جاء هذا اللفظ وأريد به الذكر الحكيم في غير هذا الحديث. (القرطبي، 1996) (الأرمي، 2009). يقصدان حديث أبي هريرة ﷺ السابق «بعثت»، وقد استدل به من قال: إنه القرآن الكريم، كما تقدم - وعندي ليس بلازم لأمور، منها:

أولاً - قول أبي موسى ﷺ: وكأن قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه، - فقال: «أنهى عن كل مسكن أسكن عن الصلاة». وهذا فهم الصحابي لمعنى جوامع الكلم، ويبعد أن يكون قد فهم الكلام على غير مراده، فالصحابة هم أهل اللغة - وهو يبين أن قوله ﷺ من جوامع الكلم؛ لأنه سئل عن البلغ، والمزّر فأجاب عن جنس المشروب المسكر، فلا يسأل عن أي مشروب آخر، فما أسكن منه عنه، مهما كان نوعه واسمه.

(العيني، د.ت)). وهذا معدود في جواب الحكيم كما سيأتي بيانه في الوجه الخامس.
ثانياً - جاء عن عبد الرحمن بن صخر، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَضَلَّتْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسْتٌ: أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ، وَنُصْرَتْ بِالرُّعْبِ، وَأَحْلَتْ لِي الْقَنَاثِمُ، وَجَعَلَتْ لِي الْأَرْضَ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأَرْسَلَتْ إِلَيَّ الْخُلُقَ كَافَّةً، وَخُتِّمَ بِي النَّبِيُّونَ». (مسلم، د.ت) برقم (523). فهذا الحديث في معرض الامتنان وبيان الخصوصية للنبي ﷺ؛ لأن الكتب السماوية السابقة: الإنجيل، والتوراة، والزبور، والصحف...، من جوامع الكلم؛ لأنها بالاتفاق كلام الله، وكلام الله واحد، غير أنه تعالى لم يتول حفظها، فنسيها أصحابها. وإذا كان باقي الأنبياء يشتراكون في هذا فلا معنى للخصوصية.

ثالثاً - ما خص به النبي ﷺ لا يمكن أن يكون في حديث دون حديث، وقد أخبر أن كل كلامه جوامع، وهو كلام مختوم لا يستدرك عليه ولا يتسرّب منه أو إليه، الواقع يصدق ذلك، فهل سمعنا يوماً أن أحداً استدرك على هذا الكلام الجامع المختوم.

رابعاً - أسماء القرآن الكريم وصفاته وخصائصه كلها ذكرت في القرآن والسنة، وقد استوعب الفيروزآبادي - تقريباً - أسماء القرآن وصفاته، فقال: هي مئة (100) اسم، لكنه ذكر منها سبعاً وسبعين (97) اسم وصفة، (الفيروزآبادي، 1996) (1/ 88 - 96). ولم يذكر فيها أن من أسماء القرآن، جوامع الكلم!

ف(جوامع الكلم) لا يعرف أسماءً للقرآن الكريم في كتب علوم القرآن! وعلى العكس من ذلك سُمي الحديث النبوي بجوامع الكلم، فقد ألف جمع من العلماء كتاباً وصفوه فيها بأنه: جوامع الكلم، منهم ابن رجب فقد سمي كتابه (جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم) وجمع على القارئ جزءاً

سماه (أربعون حديثاً من جوامع الكلم) وغيرهما. ولم يكن النبي ﷺ يسمى القرآن إلا بأسمائه، فعن المقدام بن أبي عبيدة عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلُهُ مَعَهُ...». فيحتمل أنه أوتي الكتاب وحياناً يتلى، وأوتي مثله من البيان غير المتنلو. (أبو داود، د.ت) برقم (4604). (العظيم آبادي، 1968) (124/10).

والذي أميل له أن الفرق الجوهرى بين الكتاب والحديث، هو أن الكتاب يختص بكلية التواتر، والتلاوة، والتعبد باللفظ، والتحدي، وأما الخواص الأخرى وهي العلو والإعجاز والصدق والحفظ، فالاشتراك بينهما. ويدعم هذا قوله سبحانه: «وَمَا يَنْطَقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» [النجم: 3 - 4]. قوله ﷺ عبد الله: «أَكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقّ».(أبو داود، د.ت) برقم (3646). قال الألوسي: ولا يبعد أن يكون عاماً، لأنه لا يقال: بأن ما ينطق به ﷺ مما أدى إليه اجتهاده صادر عن هو! حاشا وكلا، وإنما يقال هو واسطة بين ذلك وبين الوحي. وقال ابن عاشور: نفي النطق بالهوى؛ يقتضي نفي الجنس؛ سواء كان القرآن أو الحديث، ولكن المقصود هنا القرآن؛ لأنه رد عليهم بسببه. (الألوسي، 1415/14). (ابن عاشور، 1984) (93/27).

خامساً – جاءت جملة من الأحاديث – لعله يشد بعضها بعضاً - ترجح أن جوامع الكلم التي ذكر النبي ﷺ هي الحديث، منها: حديث الأشعري، قال: قال النبي ﷺ: «أُعْطِيَتِ فَوَاتِحَ الْكَلَامِ وَخَوَاتِمَهُ، وَجَوَامِعُهُ». (أبو يعلى، 1984) برقم (7238). (ابن أبي شيبة، 1409) برقم (2998) وقد حسن جلال الدين السيوطي في جامعه الصغير. وحكم الألباني بصحته في صحيحه الجامع. وجاء أيضاً في حديث عمر رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلَامِ وَخَوَاتِمَهُ، وَأَخْتَصَرْتُ لِي الْكَلَامَ أَخْتِصَارًا». (الميهيمي، د.ت) (58/1) وأورده في الجامع الصغير وعزاه لأبي يعلى في المسند، ورمز له بالحسن. ووافقه الشارح المناوي على تحسينه. (المناوي، 1356).

أقول: قد يكون الكلام جاماً غير مختصر، وقد يكون العكس، والنبي ﷺ أخبر بأنه ملك الأمررين معاً فكلامه جامع مختصر، فمعنى (وَأَخْتَصَرْتُ لِي) - في ظني - من باب عطف الخاص على العام، فالاختصار جزء من جوامع الكلم، أما القول بأنَّ الجملة الأولى خاصة بالقرآن الكريم، والجملة الثانية خاصة بالحديث النبوى كما ذكر الشارح المناوي، فعندى غير مسلم، ولا يعني هذا أنَّ آيات القرآن الكريم ليست من جوامع الكلم، حاشا لله - بل هي كلها من جوامع الكلم، فقد قرر القرآن هذا؛ قال تعالى: {... وَلُوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: 82].

قال الثعالبي: من رغب أن يستمع جوامع الكلم، وينظر فضل الاختصار والإعجاز، ويفطن لكتفافية الإعجاز، ويحيط ببلاغة الإشارة، فليتبرر كتاب الله، ولينظر علوه المطلق. (الثعالبي، د.ت، صفحة 15). فهل خص الثعالبي آية دون آية أو سورة دون سورة؟!

ولهذا لا تجد أحداً جمع كتاباً ذكر فيه مجموعة من الآيات وزعم أنها من جوامع الكلم؛ لأنه كله جوامع كلم، ولكن المقصود بالأصلية هنا في حديث أبي هريرة وغيره ﷺ هو الكلام النبوى، كما تقرر سابقاً، والله أعلم.

وقد استدل عمر المقبل على أنه ليس كل حديث نبوى من جوامع الكلم، بأن العلماء أفردوا كتاباً تجمع أحاديث جوامع الكلم ولو كان كل حديث من جوامع الكلم لما أفردوا هذه التصانيف. (المقبل، 2016، صفحة 269)، ومناقشة لكلامه أقول: من أفرد منهم لم يقصد الحصر، ولم ينف وجود جوامع الكلم في غير هذه الأحاديث التي ذكرها. فعلى سبيل المثال كل من جمع آيات وأحاديث الإعجاز العلمي مثلاً لم ينف وجود الإعجاز في غيرها، فهل يمكن الاستدلال بهذا على أنه ليس كل آية أو حديث تحتوي إعجازاً علمياً؟ إن من الأسباب التي أوصلت لهذه النتيجة هو حصر جوامع الكلم في الاختصار، وخفاء الوجوه الأخرى للجوامع.

المبحث الثالث: جملة من أحاديث جوامع الكلم كما نص عليها بعض العلماء.

في هذا المبحث ذكر أمثلة من جوامع الكلم في حديثه ﷺ، وذلك بذكر بعض الأحاديث التي وصفها العلماء بأنها من جوامع الكلم، - وعندى أن كل الأحاديث التي وردت هنا في البحث من جوامع الكلم، وبعضها يحوي وجهاً وبعض وجهاً، - وسأقتصر هنا على أربعة من العلماء وهم: الثعالبي، وابن رجب، وابن حجر، وملا على القاري.

فقد ذكر الثعالبي في الباب الثاني قوله: جوامع الكلم عن النبي ﷺ: حديث «لَا يُلْدَعُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُهْرٍ وَاحِدٌ مَرَّتَيْنِ»، (الثعالبي، د.ت) وهو حديث متقد عليه، وذكر أحاديث أخرى لكنها لا تصح. وضم ابن رجب، للأربعين النووية أحاديث وصفها بقوله: من جوامع الكلم الجامعة لأنواع العلوم والحكم، منها: حديث: «الْحَقُّوْفُ الْفَرَائِضُ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقَىْ فَهُوَ لَأَوْلَىْ رَجُلٍ ذَكَرِ» . وحديث: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسَابِ». وحديث: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». وكلها في الصحيحين، وذكر حديث: «لَا يَزَالُ لَسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» وهو في السنن. (ابن رجب ع، 2001، صفحة 57).

وقال ابن حجر: ومن أمثلة الأحاديث النبوية الدلة على جوامع الكلم: حديث الحميراء - رضي الله عنها مرفوعاً: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». وعنها أيضاً مرفوعاً: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ». وحديث عن أبي هريرة رض: «... فَإِذَا أَمْرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ»، - وكلها أحاديث صحيحة متقد عليها. وحديث عن المقدم رض: «مَا مَلَأَ أَدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ» . وهو في السنن، إلى غير هذا مما يكثر بالاستقراء. (ابن حجر، فتح الباري، 1379) وذكر القاري أربعين حديثاً، منها: حديث «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ». وهو متقد عليه، وحديث مسلم «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ» . ومنها حديث «الصَّوْمُ جُنَاحٌ». وحديث «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاهُ». وما في السنن. (القاري، د.ت).

وكل من جمع أو أشار إلى أحاديث جوامع الكلم، نظر إلى الاختصار غالباً؛ لأنه من أظهر الوجوه وهو أعلىها، وقد نص عليه رض، بقوله: «وَاخْتَصَرَ لِي الْكَلَامُ اخْتِصَارًا». ولا يعني هذا بالضرورة أن يكون الكلام النبوي كلمتين أو ثلاث، بل المقصود الكلام المعدود الذي فيه الجمع المفيد الذي لاستدراك عليه، ولهذا مثلاً في القرآن الكريم بآيات فيها جمع مفيد كما مر بنا في آية سورة النحل: الآية 90.

ومن الجمع المفيد في حديث ابن مسعود رض في شأن التشهد، قال: كُلًا لَا تَدْرِي مَا تَنْهُلُ إِذَا صَلَّيْنَا فَعَلَّمَنَا نَبِيُّ اللَّهِ جَوَامِعَ الْكَلَامِ فَقَالَ لَنَا: «قُولُوا: التَّحْيَاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّبَيَّاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشَهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشَهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ وَرَسُولُهُ». (النسائي، 1986) برقم(1167). وعليه أعتقد أن وجوه جوامع الكلم كثيرة، وليس محصورة في الاختصار فقط.

المبحث الرابع: بيان بعض وجوه جوامع الكلم في الحديث النبوي.

قال أبو عثمان: كلامه رض هو الكلام الذي قلت حروفه، وكثرت معانيه، ونزعه عن التكلف، فلم يتكلم إلا بكلام محفوف بالعصمة، ولم ينطق إلا عن ميراث حكمة، فالقى سبحانه القبول عليه وغشاه بالمحبة، وجمع له بين الحلاوة والمهابة، وبين قليل الكلام وحسن الافهام، ومع استغائه عن إعادته، فلم تسقط له كلمة، ولا بارت له حجة، ولا يلتمس إفحام الخصم إلا بما يعرفه خصمه، لم يسمع البشر بكلام قط هو أعم نفعاً، ولا أصدق لفظاً، ولا أيسر مخرجاً، ولا أعدل وزناً، ولا أبين في محتواه وفوواه، ولا أفصح عن معناه، من كلامه رض، والدليل الواضح والشاهد القاطع على أن ربه قد خصه من غاية الإيجاز، وقلة عدد الألفاظ مع كثرة معانيها قوله رض: «... أُعْطِيْتُ جَوَامِعَ الْكَلَامِ». مما جاءنا عن أحد من الناس روائع الكلام ما جاء عن النبي رض. (الجاحظ، 1988) (2/ 17- 18 و28).

تقرر سابقاً أن الكلام الرائع لا ينحصر في الاختصار فقط، وهذا ما ينطبق عليه وصف الجاحظ، وكلمة جوامع توحى بأن الأمر له وجوه كثيرة، ذات خصوصية بالكلام النبوي، وليس جواب بلاعية فقط كما قرر عمر المقبل في بحثه، فهو قد حصر جوامع الكلم في الاختصار، وقال إن الأمور الأخرى في الأحاديث الطوال وجوه بلاعية! (المقبل، 2016، صفحة 303) لكن الواقع ومنه كلام ابن مسعود رض في شأن التشهد وأنه من جوامع الكلم لا يدعم هذا القول.

وسأحاول هنا بالأمثلة القليلة تبيين بعض وجوه جوامع الكلم في حديثه رض، وأنها تتعدى الاختصار، وهذا هو الجوهر الثاني في البحث، فاقرول - وما توفيقني إلا بالله :

الوجه الأول: الاختصار في الكلام النبوي.

الإيجاز هو الغاية التي يصبوا لها البلاغيون، فقد قال البلاغاء قديماً عبارة: «البلاغة الإيجاز». وهو اختصار الكلام وتقليل ألفاظه مع بلاغته. (جبنكة، 1996) (1/ 34) و(2/ 26). وكلام النبي رض موجز بديع

انفرد به، وبعضه لم يسبق إليه، كقوله ﷺ: «حَمِيُ الْوَطِيسُ». (مسلم، د.ت) برقم (1775). والوطيس التنور، أو هو الضرب في الحرب، وهذه لفظة بدعة لم تسمع قبل النبي ﷺ. (النووي، 1392) (12/116). وقوله في الحديث المتفق عليه: «الْوَلَدُ لِلْفَرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». فهذا قاله في حل نزاع، فأصبح قاعدة عند العلماء، ونفي بها الاستلاق، فقد كان ينطق بالحكمة القصيرة، فتكون قاعدة كلية، فبعضها نص نبوى شريف. (الزحيلي، 2006) (1/30-31).

ك قوله ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفةٌ»، وهو في السنن من حديث عبد الرحمن بن يعمار الديلي ﷺ، والمعنى عماد الحج ومعظمه عرفة، قال وكيع: «هذا الحديث ألم الناسك». وقوله ﷺ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ». أي عماد الدين وقوامه النصيحة، فهي كلمة جامعة من وحيز الأسماء: معناها حيارة المنصور له، وليس في كلام العرب لفظة مفردة يستوفى بها العبارة عن معنى هذه اللفظة. (النووي، 1392).

وقد نفي عمر المقبل أن يكون حديث نعم الإدام الخل من جوامع الكلم، قال: وهذا لا يعدو أن يكون ثناء على الخل! (المقبل، 2016، صفحة 276). وهذا عجيب فإن هذا لو كان من طبيب لكان حسناً فكيف به مننبي لا ينطق عن الهوى، ففي هذا الحديث مما ذكروا - على وجازته - جواز الكلام على الطعام، وفيه النهي عن التكلف، وفيه تأكيد القول بالفعل، وترك التوسع في الشهوات لأنها مفسدة في الدين، وفيه رفع الشريعة لأمر، لذا لن يحط مرة أخرى، فهو مرح للخل على وجه الخصوص وللأتدام على العموم. فإذا مدحت الشريعة طعاماً أو شراباً كالعسل واللبن وما زمم، امتنع ذمه شرعاً وعقلاً (العلم التجريبي)، وكل بحث قام على ذمه ردناه، وعرفنا بطلانه. وخلاصة القول أن كل الأحاديث المختصرة من جوامع الكلم ولا عكس، فجوامع الكلم ليس منحصراً في الأحاديث ذوات الكلمتين والثلاث، كما قد يظن.

الوجه الثاني: الوحدة المعنوية في الكلام النبوى (المناسبات).

لا شك أن من لا ينطق عن الهوى ﷺ عندما يجمع في كلامه جملًا أو أشياء مختلفة، يكون لهذا الجمع مناسبة، لا يدركها بادي الرأي، وهذا الأمر ظاهر في القرآن الكريم للمتibir، وهو وارد في الحديث بلا مرية، ومن خلال الأحاديث الآتية يتبين شيء من هذه الوحدة المعنوية التي يتحلى بها الحديث النبوى.

المثال الأول: حديث الدوسي ﷺ مرفوعاً: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِنُ جَارُهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَيُقْلِنْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ». متفق عليه. (البخاري، 1422) (مسلم، د.ت).

قوله ﷺ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) أي من كان يؤمن بالمبادر والمعاد إيماناً كاملاً. (القططاني، 1323) (8/78). وهذه العبارة تكررت والغرض منها التأكيد أو التأسيس، وهذه فوائد التكرار كما نص البالغيون، فإن قلت ما وجہ مناسبة هذه الأمور الثلاثة؟

قال الكرمانى: هذا الحديث من جوامع الكلام؛ لأنها هي الأصول، فالأولان: إشارة للفعلية، وهي التحلية بالفضائل، والتخلية عن الرذائل، والثالث: إشارة للقوليات، أن المعظم لله لابد له أن يتصرف بالشفقة على خلقه، قوله ﷺ: فَوَلَا وَفَعَلَ لِلْخَيْرِ، وَتَرَكَ لِلشَّرِّ. (الكرمانى، 1401) (21/175).

قلت: ظاهر المناسبة الإكرام وكف الأذى فقوله: (فَلَا يُؤْذِنُ جَارُهُ لَأَنَّهُ سَقْبَهُ، وَأَقْلَى الْكَرْمَ كَفَ الْأَذْى)، وفي رواية (فَلَيُصِلْ رَحْمَهُ)، بالزيارة أو الصلة المادية؛ لأنها صدقة وصلة، وهذا هو الكرم. وقوله: (فَلَيُكْرِمْ ضَيْفَهُ) أعلى الكرم؛ من غير تكلف؛ لأن الضيف سريع الزوال. وعطف بقوله: (فَلَيُقْلِنْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ) مطلقاً لأن أكثر الأذى وأسرعها تكون باللسان، وهذا أمر للمضييف وللجار وللضييف وللضييف، فلا يغتب جاره، وليلق الضييف خيراً في مجلسه ذاك، والضييف عند رجوعه لأهله، والله أعلم.

وقد نص عمر المقبل على أن جملتين الأوليين من الحديث ليستا من جوامع الكلم، والأمر منحصر في الجملة الأخيرة (...فَلَيُقْلِنْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ) (المقبل، 2016، صفحة 277). وهذا أمر عندي لا يوافق عليه؛ لأن المناسبة قررت هذا الوجه من الجوامع، والتكرار منهجه قرآنى وقد استعمله النبي ﷺ في كلامه، وربما خفي علينا الكثير، وبإنعام النظر، قد يظهر.

الثاني: حديث أبى ذئب ﷺ مرفوعاً: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَاتَّبِعِ السَّيِّئَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقِ حَسَنٍ». (الترمذى، 1975) برقم (1987) وقال: «حسن صحيح».

قال المناوى: في هذا الحديث قواعد مهمة جمعت خيري الدارين، وفيه ما يلزم المكلف من رعاية حق

الله وخلقه. وهو جامع لأحكام الشريعة فلا يخرج عنه شيء، فقد احتوى على أحكام ثلاثة، كل واحد منها جامع في بابه، مترتب على الذي قبله. (المناوي، 1356) (121/1).

وظاهر المناسبة بين هذه الجمل العلاقة، فالنبي ﷺ أمره أولاً أن يصلح الذي بينه وبين ربه تعالى، فيصلح نفسه، ثم يصلح الذي بينه وبين كل الناس، وفي قوله: «**حَيْثُمَا كُنْتَ**». زماناً ومكاناً، أمر منسحب على كل الحديث؛ وهذه خلاصة العيش في الحياة، فالحديث حوى العقيدة والشريعة والإحسان، مع التنبية أن المفاجأة دائمًا بالحسن، فالخلق السيء لا يقابل بمثله بل بالحسن، والله أعلم.

الثالث: حديث أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً «**مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِّنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعْفُوٍ إِلَّا عِزًا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ**». (مسلم، د.ت) برقم (2588).

قوله ﷺ: (ما نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِّنْ مَالٍ) فيه وجهان: الأول: أنه يبارك فيه ويدفع عنه المضرات فينجبر نقص الصورة بالبركة الخفية، والثاني: إن الثواب المرتب عليه جبر لنقصه. (النووي، 1392). وقوله ﷺ: (وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعْفُوٍ إِلَّا عِزًا) فيه وجهان: الأول: أن من عرف بالغفور ساد وعظم في القلوب. والثاني: أن المراد أجره وعزه في الآخرة.

وقوله ﷺ: (وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ) له وجهان: الأول: يرفعه في الدنيا برفع منزلته في القلوب. والثاني: أن المراد ورفعه في الآخرة وثوابه فيها. ولا يبعد الوجهين في الجميع في الدنيا والآخرة والله العليم. (النووي، 1392). والمناسبة بين هذه الجمل؛ عدم النقص في كل من الصدقة، والعفو، والتواضع، مع أن اليقين بين هذه الثلاثة متفاوتة، فبعض الناس يشكرون في مسألة عدم نقص المال بسبب الصدقة، ويقل شكرهم في العزة بسبب العفو، وينتفى شكرهم في عدم النقص بسبب التواضع لله، فكأنها تدل على بعضها وتتأكد معناها، والله أعلم.

الوجه الثالث: احتمال النفسيرين في الكلام النبوى.

هذا الوجه كثير في القرآن؛ لأن القرآن يختتم وجوهاً كثيرة، وإلى هذا الأمر أشار أبو الدرداء رض بقوله: لا تكون فقيها حتى تحمل الآية الواحدة على محامل كثيرة. (أحمد، د.ت، صفحة 3). ومثال ذلك كقوله: {وَيَذْلِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ} [محمد: 6]. قال جمهور المفسرين: أي بين لهم منازلهم في الجنة حتى لا يخطئونها ويهتدوا إليها ولا يستدلون عليها أحداً. وعن ابن عباس: (عَرَفَهَا لَهُمْ) أي طَيَّبَهَا لهم. من **العَرْف**، وهو الطيب. (ابن الجوزي، 1422) (4/117)، وهذا الأمر جاء في الكلام النبوى بكثرة، في المباني والمعانى:

أولاً- الاحتمال في اللفظ والمعنى.

المثال الأول: حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ، قال: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: هَلَّكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلُكُهُمْ». (مسلم، د.ت) برقم (2623)، رُوي على وجهين: رفع الكاف وفتحها، والرفع أشهر. ومعناها أشدتهم هلاكا، ورواية الفتح فمعناها هو جعلهم هالكين، قال لهم ذلك مقتناً لهم، لا أنهم هلكوا في الحقيقة. (النووي، 1392).

الثاني: عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذَبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ». (مسلم، د.ت، صفحة 8). قوله ﷺ: «**يُرَى**». بضم الياء معناه يظن، وأما من فتحها (يُرَى) فمعناه وهو يعلم، أو بمعنى يظن. و(**الْكَاذِبِينَ**) بكسر الموندة وفتح النون بمعنى الجمع، وهو المشهور، وفي رواية (**الْكَاذِبِينَ**) بفتح الموندة على المثنى وهو دليل على أن الراوي يقاسم البادي ويشاركه في كذبه. (القرطبي، 1996) (112/1). (النووي، 1392).

ثانياً - الاحتمال في المعنى فقط.

المثال الأول: حديث أبي هريرة ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «**مَطْلُ الغَنِيٍّ ظُلْمٌ**». متفق عليه (البخاري، 1422) برقم (2400) (مسلم، د.ت) برقم (1564). المَطْلُ تسويف القادر المتمكن من أداء الدين الحال، يقال هو من إضافة المصدر لمفعوله، ومعناه وجوب وفاء القرض ولو كان المستحق غنياً، ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه، وعند الجمهور هو من إضافة المصدر لفاعله، فيحرم على القادر الغني أن يمطل بالسداد بعد استحقاقه. (القرطبي، 1996) (العنيني، د.ت) (المناوي، 1356).

وقد ضعف جمهور الشرح القول الأول، وعندي لا تبعد صحته؛ لأن صور الدائن والمدين أربعاً: افتراض غني من غني، أو فقير من غني، أو فقير من فقير، أو غني من فقير، والصور المتوقعة غالباً الأولى والثانية. الواقع إن الغني قد يماطل الغني وكذا الفقير يماطل الغني، ويماطل الفقير أيضاً. وأما حديث «لِي الْوَاجِدُ يُحِلُّ عِرْضَةً وَعَقْوَبَتُهُ»، فلا يصح عند البخاري، ولم يورده الترمذى في جامعه مع الأحاديث التي عليها العمل، وتفسير الواجب بال قادر على قضاء دينه - كما ذكر ابن الأثير -، يدخل فيه الفقير؛ لأنه بلا شك يجد أحياناً وقد يماطل، وعلى كلٍ فهو لا يتعارض مع احتمال أن يفترض غني من غني فيماطله، والمستبعد أن يفترض الغني من الفقير. ثم إن الغني هنا لا يجب أن يفهم على أنه الغنى الدائم، بل كل اكتفاء ولو مؤقت غنى، وفي السنن «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ فَكَانَمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا». الترمذى، برقم (2346) وقال: حسن غريب. وابن ماجه، برقم (4141). وظاهر تصرف المُناوي أنه يرى المعنيين، ولا يبعد ذلك في الرواية التي معنا، وقد بوب بها الإمام البخاري. وهذا من أمثلة الموجز من القول مع كثرة المعاني، والله أعلم.

الثاني: حديث أبي مسعود البدرى رض قال: قال النبي صل: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ، إِذَا لَمْ شَتَّحْيْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». (البخارى، 1422) برقم (3483). وفيه قوله: الأول: أنه ليس بمعنى الأمر، بل على معنى الذم، فلفظه أمر و معناه توبيخ، أي أنه بمعنى الوعيد والتهديد، ومعناه: إذا لم يكن الحباء، فاعمل ما شئت، فالله سيجازيك على ذلك. أو هو أمر بمعنى الخبر، ومعناه: أن من لم يستحق، صنع ما يريد من فحش ومنكر، وهذا اختيار أبي عبيده، وابن قتيبة، وغيرهما، وروي عن أحمد. والثاني: أنه أمر بفعل ما يشاء على ظاهر لفظه، وأن المعنى: إذا كان الذي تزيد فعله مما لا يستحبها من فعله، لكونه من أفعال الطاعات والأخلاق فاصنعته، وهذا قول جماعة من الأئمة. (ابن رجب ع، 2001) (العينى، د.ت)) وحال المُخاطب والمُخاطب يحدد القصد، مع مراعاة النبر.

الوجه الرابع: الحجة البالغة في الكلام النبوى.

هذا الوجه كثير، وهو من أظهر الوجوه الدالة على دلائل النبوة، فلم يرد عن أحد من البشر عربهم وعجمهم، أنه استدرك على النبي صل مع حرص المشركين والمنافقين الشديد على ذلك. وهذه بعض الأمثلة: المثال الأول: حديث أبي هريرة رض، قال: إِنَّ النَّبِيَّ صل قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةً» فَقَالَ أَعْرَابِيُّ: يَا نَبِيَ اللَّهِ، فَقَاتَلْ إِلَيْيَ، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّيَاءُ، فَيَأْتِي الْبَعْرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُهَا فَيُجْرِيْهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟». (البخارى، 1422) برقم (5717). وهو في مسلم.

قال ابن حجر: هذه شبهة ردتها النبي صل بقوله هذا، وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة، فمن أجرىب الذي أعدى بزعمه؟، فإن قال: من بغير آخر! لزم التسلسل، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول فعله في الثاني، ثبت المدعى وهو أن الذي فعل بالجميع ذلك هو الله سبحانه. (ابن حجر، فتح الباري، 1379).

الثاني: حديث عطاء بن يسار أن رجلا سأله النبي صل فقال: يا رسول الله أستاذن على أمي؟ فقال: «نعم» فقال: الرجل إني معها في البيت! فقال النبي صل: «استاذن عليها»، فقال: إني خادمها! فقال: له رسول الله صل: «استاذن عليها، أتحب أن تراها عريانة؟!». قال: لا!، قال: «فاستاذن عليها». (البخارى، 1422) برقم (3538). وهذه حجة نبوية ظاهرة على هذا الرجل الذي لا يريد الاستئذان، أو لا يرى ضرورته .

الثالث: حديث عن أبي أمامة رض قال: إِنَّ فَتَنَ شَابًا أَتَى النَّبِيَّ صل فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّدْنِ لِي بِالرَّبَّنَا. فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ فَرَجَرُوهُ وَقَالُوا: مَهُ، مَهُ. فَقَالَ: «إِدْنَهُ». فَدَنَّا مِنْهُ قَرِيبًا. قَالَ: فَجَلَسَ. قَالَ صل: «أَتُحِبُّهُ لِأَمِكَّ». قَالَ: لَا وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

قال: «وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِأَمَاهَتِهِمْ». قَالَ: «أَفَتُحِبُّهُ لِبَنِتِكَ».

قال: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

قال صل: «وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِبَنَاتِهِمْ».

قال صل: «أَفَتُحِبُّهُ لِأَخْنَثَكَ». قَالَ: لَا وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

قال صل: «وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِأَخْوَاتِهِمْ».

قال صل: «أَفَتُحِبُّهُ لِعَمَّتِكَ».

قال: لا والله جعلني الله فداك. قال: «ولَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِعَمَاتِهِمْ».

قال: «أَفَتُحِبُّهُ لِخَالَتِكَ». قال: لا والله جعلني الله فداك.

قال: «ولَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِخَالَاتِهِمْ».

فَوَضَعَ يَدُهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ ذَنْبَهُ وَطَهُرْ قَلْبَهُ وَحَصِّنْ فَرْجَهُ».

قال: فَلَمْ يَكُنْ بَعْدُ ذَلِكَ الْفَتَى يَلْتَفِثُ إِلَى شَيْءٍ. (ابن حنبل، 2001) برقم (22211). قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح». فأقام النبي عليه الحجة بهذا الحوار، ولاحظ ترتيب المحارم ذكرها كما جاءت في الآية: **«حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ أَمَهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ...»** [سورة النساء: الآية 23].

الوجه الخامس: جواب الحكيم في الكلام النبوى.

هذا الوجه من أروع صور جوامع الكلم، ولا أعلم أن أحداً تكلم به غيره، فكان آية في الجمال والروعة، والحكمة وفصل الخطاب، وإليك أمثلة:

المثال الأول: حديث أبي هريرة قال: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكِبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشَنَا، أَفَتَوَضَّأْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحُلُّ مَيْتَتُهُ». (الأصحابي، 2004) برقم (60). وهو في سنن أبي داود والتزمي. وفي هذا الحديث أن الفقيه إذا سأله رجل عن شيء ما، وعلم أن لهذا السائل حاجة إلى ذكر الذي يتصل بمسألته ندب له تعليمه، ولو لم يسأل عنه؛ لأن الزيادة في الجواب تتميم للفائدة، وهي زيادة تنفع الصيادين، وهذا من لطائف الفتوى محسنها. (ابن العربي، د.ت) (89/1) (العظيم أبيدي، 1968).

الثاني: حديث عبد الله بن عمر، عن الرسول أن رجلاً سأله: ما لباس المحرم؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبِسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَّاويلَ، وَلَا الْبُرْئَسَ، وَلَا تُوْبَا مَسَّةُ الْوَرْسُ أَوِ الزَّعْفَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ النَّعَلَيْنَ فَلْيَلْبِسْ الْخَفَّيْنَ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنَ». (البخاري، 1422) برقم (134) (مسلم، د.ت) برقم (1177).

قال بعض العلماء: هذا من بذيع اللفظ وجزله فإنه سُئلَ عما يلبس المحرم؟ فكان التصريح بما لا يلبس أولى؛ لأنه منحصر، فحاصل الإجابة أنه لا يلبس المذكورات، ويلبس ما سوى ذلك، فالملبوس الجائز للحرم غير منحصر، وعكسه حصره بقوله هذا. وفي الحديث تتباهى إلى أن حق السؤال أن يكون الحكم العارض، فالأسهل معلوم بالاستصحاب. وهذا أسلوب الحكيم، قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُفْقِدُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّيْنُ ...} [البقرة: 215]، فأعرض عن السؤال عن الشيء المنفق، إلى ذكر المنفق عليه لأنه الأهم، ويستفاد منه أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان، ولا تشترط المطابقة. (النووي، 1392) (العيني، د.ت))

ومثل هذا كثير، فقد جاء في الصحيح عن السيدة عائشة، أنه سُئلَ عن [شراب] البثع، فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». فأعطى جواباً عاماً، لأنه قد أعطي جوامع الكلم، فلم يكن جوابه أنه حرام، أو أنه سأله هل يسكر أو لا يسكر؟ وإنما قال مباشرة: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». وهذا من جواب الحكيم. (البدري، د.ت) (417/11).

الوجه السادس: مراعاة المخاطب في الكلام النبوى.

كان النبي يراعي المخاطب، كلّ بما يناسبه، فعندما كانت اليهود يسلمون عليه فيقولون: «السَّامَ عَلَيْكُمْ» كان يرد عليهم بقوله: «وَعَلَيْكُمْ»، وكان يلين الكلام للفاحش، كي يتقي فحشه، فيجعل لكل مقالة المناسب، وهذا من خصائص جوامع الكلم، وهذا أمثلة عن أسلوبه:

المثال الأول: حديث كعب بن عاصيم، قال: سمعت النبي يقول: «لَيْسَ مِنْ أُمْ بَرِّ، أُمْ صِيَامٍ، فِي أُمْ سَفَرٍ». (ابن حنبل، 2001) برقم (23679). وإسناده صحيح. قال ابن العربي: «قال علماؤنا: وإنما قال النبي لمن قال: «أَمْنُ أُمْ بَرِّ أُمْ صِيَامٍ فِي أُمْ سَفَرٍ؟» قال: «لَيْسَ مِنْ أُمْ بَرِّ، أُمْ صِيَامٍ، فِي أُمْ سَفَرٍ» جواباً منه له بلغته ليكون ذلك أبلغ في معرفته». (ابن العربي، د.ت) (234/3).

وقال ابن حجر: «وَهَذِهِ لِغَةٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْيَمَنِ، يَجْعَلُونَ لَامَ التَّعْرِيفِ مِيمًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ

خاطب بها بهذا الأشعري كذلك؛ لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته، فحملها عنه الرواية عنه وأداتها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجه عندي، والله أعلم». (ابن حجر، التاخيس الحبير ، 1989م) (2/449).

الثاني: حديث أبي هريرة رض، في السنن، قال: قَالَ نَبِيُّنَا صل لِرَجُلٍ: «كَيْفَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ»، قَالَ: أَتَشَهَّدُ وَأَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ أَمَا إِنِّي لَا أَحْسُنُ دَنْدَنَتِكَ وَلَا دَنْدَنَةً مُعَاذٍ» فَقَالَ النَّبِيُّ صل: «حَوْلَهَا دَنْدَنٌ». سنن أبي داود، برقم (792). ابن ماجه، برقم (910).

قوله: (دَنْدَنَتِكَ وَلَا دَنْدَنَةً مُعَاذٍ) أي: كلامك الخفي، الذي تسمع نغمته ولا يفهم معناه. أي لا أعرف ما تقوله أنت يا رسول الله في الصلاة، ولا ما يقوله معاذ.

وقوله: (حَوْلَهَا دَنْدَنٌ) أي حول قوله، أي: كلامنا قريب من كلامك، وفي نسخ (حَوْلَهُمَا) بالتنمية ومعناه: كلامنا أيضاً لطلب الجنة والتعوذ من النار، ومنه يظهر جواز الدعاء بأي لفظ كان. وقد خص معاذ بالذكر لأنه كان من قومه، وكان يصلى خلفه. (ابن حجر، فتح الباري، 1379) (السندي، د.ت) (2/434). (السبكي، 1353) (5/216).

الثالث: حديث أنس رض، يقول: إِنْ كَانَ الرَّسُولُ صل لِيُخَالِطُنَا، حَتَّى يَقُولَ لِأَخِي الصَّغِيرِ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النَّعِيرُ». (البخاري، 1422، صفة 1 برقم 6129) (مسلم، د.ت) برقم (2150). والـ**الـنـعـير**: تصغير **الـثـغـر**، وهو طائر يشبه العصفور، أحمر المنقار. وفي هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجهاً، فيه: معاشرة الناس على قدر عقولهم، وفيه جواز مواجهة الصغير بالخطاب ولو لم يعقل ويفهم خلافاً لمن منع ذلك. وفيه جواز مداعبة الصبي وإن لم يميز. (ابن حجر، فتح الباري، 1379). وهذه هي الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني.

الوجه السابع: ضرب الأمثال في الكلام النبوى.

هذا الوجه على الخصوص أفرد بالتأليف فقد جمع فيه أبو محمد عبدالله بن حيان «كتاب الأمثال في الحديث النبوى»، ولم تجمع الأمثال في كتب إلا لنبي، وأنا هنا أحاول ضرب الأمثلة لهذا الوجه مع بيان فلسفة المثل النبوى، ببيان جوامع الكلم فيه.

المثال الأول: حديث عبد الله، قال: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صل: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرْقُهَا، وَإِنَّهَا مَثُلُ الْمُسْلِمِ، فَحَدَّثُونِي مَا هِيَ؟». فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ التَّوَادِي، قَالَ عَنْدُ اللَّهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ. ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثَنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ». (البخاري، 1422) برقم (61). (مسلم، د.ت) برقم (2811).

قوله رض: (لَا يَسْقُطُ وَرْقُهَا) وجه التشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق، أنه لا تسقط المؤمن دعوة، كما جاء في رواية الحارث من وجه آخر عن ابن عمر. (ابن حجر، فتح الباري، 1379) قوله رض: (مَثُلُ الْمُسْلِمِ) مثل كلمة تسوية، وتشبيه المؤمن بالنخلة من جهة إن أصل إيمانه ودينه ثابت، ثبات النخلة، وأن ما يصدر عنه من الخير والعلم قوت مستطاب للأرواح، كما أن قوتها مستطاب للأبدان، وأنه لا يزال يستره دينه ولا يسقط شيء من دينه، كما لا يسقط ورق النخلة، وأنه يستفاد من كل الذي يصدر عن المؤمن كما يستفاد بكل أجزاء النخلة، ولا يكره منه شيء. وكذلك النخلة لا يكره منها شيء. (القرطبي، 1996).

وقال بعض العلماء: وشبه النخلة بالمسلم في طيب ثمارها، ودوارم ظلها، وكثرة خيرها وجودها على الدوارم، فبركة النخلة موجودة في كل أجزائها مستمرة في كل أحوالها، كما أن المؤمن خير كله؛ من كثرة طاعاته، ومكارم أخلاقه، وسائر الطاعات، فبركة المسلم عامة في كل أحواله ونفعه دائم له ولغيره.

وقيل: وجه التشبيه أنه إذا قطع رأسها ماتت، وأنها لا تحمل حتى تلتف، وأنها تموت إذا غرفت، أو فسد ما هو كالقلب لها، أو لأن لطاعها رائحة المني، والأول أظهر؛ لأن هذا لا يختص بالمسلم. (النووي، 1392) (الكرماني، 1401). وهذا التشبيه من جميع الوجوه، وقد بقيت وجوه شبهه، منها: احتضانها لأولادها كاحتضان الأم لهم، أو العقيدة لتابعها، وإسقاطها التمر، كخروج الكلام الطيب من فم المسلم، ولو تعرض للسب والشتم؛ لأنه يخلق الناس بخلق حسن. والله أعلم.

الثاني: حديث الصحابي أبي موسى رض، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثُلُ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثُلَ
الْأُتْرَجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثُلُ الْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثُلَ النَّمَرَةِ، لَا
رِيحٌ لَهَا وَطَعْمٌ لَهَا خُلُوٌّ، وَمَثُلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثُلُ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثُلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ
الْقُرْآنَ كَمَثُلَ الْحَنْظَلَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمٌ مُرٌّ». (البخاري، 1422) برقم (5427). (مسلم، د.ت) برقم
(797).

قوله ﷺ: (مَثُلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثُلِ الْأَتْرُجَةِ) ويقال: الأترجة، وخص صفة الإيمان بالطعم لثباته في المؤمن، وخص صفة التلاوة بالريح لزواله أحياناً عنه، والحكمة في تخصيصه بشجرة الأترجة؛ لأن ثمارها من أفضل الثمار للخواص الموجودة فيها، منها: حسن منظرها، وكثير جرمها، ولين ملمسها، ولونها حسن فاقع يبهج الناظرين، واشتراك الحواس الأربع: اللمس والذوق والشم والبصر في الاحتفظ بها. (ابن حجر، فتح الباري، 1379). (العيني، (دب.))

قوله: **(كَمِثْلِ الْحَنْظَلَةِ)** بطيحة أبي جهل، فإذا قلت: جاءت رواية **(كَالْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَرِيحُهَا مُرٌّ)**. وهذا قال: **(لَيْسَ لَهَا رِيحٌ؟!)** قلت: المقصود واحد، وهو بيان عدم الانتفاع بها، فمعناه: ليس لها ريح نافعة. **(العيني، (دب))**

وهذا هو التمثيل النبوى، جامع لوجوه شبه كثيرة كما ترى، وهذا من خواصه، بينما تشبيه الناس، ربما لا يكون له إلا وجه واحد، وهذا دليل على أنه ﷺ، حتى في ضرب الأمثال عبر بجموع الكلم، وانظر لحديث النعمان بن بشير ﷺ في شأن أصحاب السفينة، وفيه «مَنْلَ الْمُدْهُنِ فِي حُدُودَ اللَّهِ، وَالوَاقِعُ فِيهَا...». (البخاري، 1422)، برقم (2493) تزداد دهشة، وفرحاً بجمال التعبير النبوى، والله أعلم.

الوجه الثامن: الإخبار بالغيب، وخرق العادة في الكلام النبوي.

المثال الأول: حديث توبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُوشك الأمم أن تدعى علىكم كما دعى على الأكلة إلى قصعتها»، فقال قائل: ومن قلة تحن يومئذ؟ قال: «بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم عثاء كغشاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليفدفن الله في قلوبكم الوهن».

فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوُهْنُ؟ قَالَ: «**حُبُّ الدُّنْيَا، وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ**». (أبو داود، د. ت) برقم (4297). (ابن حنبل، 2001) برقم (22397). قال الأرنؤوط: إسناده حسن. قلت: وهذا ظاهر واضح ومتكسر، ونحن نعيشه الآن، وربما القادم أكبر وأكثر.

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لتتبعنَ سنَّ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، شَبِرًا بِشِبْرٍ وَذِرَا عَابِرًا، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرٍ ضَبٍ لَاتَّبِعُهُمْ». (مسلم، بـ(2669). معظم ما أنذر به النبي ﷺ هناً وقع، بقيته سيقع.

الثالث: حديث أبي عبيدة القبطي مولى رسول الله ﷺ أنَّه طَبَخَ للرسول ﷺ لحماً، فَقَالَ لَهُ «نَأْوَلْنِي ذَرْاعَهَا»، وَكَانَ يُعْجِبُهُ الذَّرَاعُ، فَنَأَوَلَهُ الذَّرَاعَ، [حتَّى قَالَهَا ثَلَاثَةً]، فَقُلِّثَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَمْ لِلشَّاةِ مِنْ ذَرَاعٍ؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، أَنْ لَوْ سَكَّتْ، لَأُعْطِيَتْ أَذْرُعًا مَا دَعَوْتُ بِهِ». (الدارمي، 2015) برقم (45) عن أبي عبيدة. قال المحقق: إسناده حسن. وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ ابْتَغَيْتَهُ لَوْجِدْتَهُ». وفي حديث أبي رافع رضي الله عنه: «لَوْ سَكَّتْ لَنَأْوَلْتَنِي مَا سَأْلَتَكَ». فكلامه صلى الله عليه وسلم منزه عن العيب، جامع لا يخالف عنه شيء ولا يختلف، ولهذا قال للصحابي المعترض: «لَوْ سَكَّتْ، لَأُعْطِيَتْ أَذْرُعًا مَا دَعَوْتُ بِهِ».

وَكُلِّ إِذَا حَدَّسْتَ عَنِ اللَّهِ سَيِّدِكُمْ، تَحْدُوا بِهِ، يُنَزَّلِي مِنْ أَدِبِ حَسَنِ اللَّهِ يَعْلَمُ». (مسنون، د.ب.) برقم (2501).

نوقش بأنه لا يقال في حديث: «نَأَوَلْنِي الْذِرَاعُ»، أن النبي ﷺ أخطأ حيث اعتقد أن للشاة أكثر من ذراع، وأيضاً لا يقال: إن النبي ﷺ أخطأ عندما اعتقد أن النخل يصلح تمره من غير تأثير، فالكلام الذي ﷺ كلام

فكيف تخف على مسألة التأثير، وهو العبر الذي نشأ في بيته العرب، بملأها، والنخ، وكيف يخف

عليه وهو الذي أفاض الله تعالى عليه العلوم، وعلم المسلمين. قال أبو ذر رض: «تركتنا رسول الله صل، وما طائر يُقلب جناحيه في الهواء، إلا وهو يذكرنا منه علماً». (ابن حبان، 1988) برقم (65). إسناده صحيح. وهو في (الطبراني، 1994) برقم (1647). واللفظ له.

وكيف يخفى عليه أمر النخلة، وهو الذي ضرب أروع الأمثلة بتشبيه النخلة بالمسلم. بل كيف يت الخلف قوله رض: «لَوْ لَمْ تَفْعُلُوا لَصَحْ». وهو الصادق المصدوق.

غاية ما في الأمر أن النبي صل أراد الإكراه والإتحاف لأولئك النفر بأمر فيه يمن وبركة على وجه فيه خرق للعادة، ولكنه لم يحدث لوجود المانع والعارض، كما تخلف الذراع الثالث، لوجود العارض وهو الاستنكار الصريح. وكما وقع لعكة سمن أم مالك الانصارية، حيث قال الرواوي: «فَمَا زَالَ يُقْيِمُ لَهَا أَدْمَ بَيْتَهَا حَتَّى عَصَرَتْهُ فَأَنْتَ النَّبِيُّ فَقَالَ: «عَصَرْتِهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «لَوْ تَرَكْتِهَا مَا زَالَ قَائِمًا». (مسلم، د.ت) برقم (2280). (العلوي، د.ت، صفحة 103).

فعصرها مضادة للتسليم والتوكيل على الله تعالى، ويتضمن التدبير والأخذ بالحول والقوة، وتتكلف الإحاطة بأسرار حكم الله تعالى وفضله، فعوقب فاعله بزواله. (النووي، 1392) (15 / 41). في بعض الصحابة رض في حادثة تأثير النخل فاتهم اليقين الجازم الذي اشتمل عليه باطنهم رض، وبحسبه خرج كلامه الحق وقوله الصدق. ولما علم رض العلة في عدم وقوع ما ذكر، وعلم أن زوال تلك العلة ليس في طوقهم رض أباهم على حالتهم، وقال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِاِمْرِ دُنْيَاكُمْ». (مسلم، د.ت) برقم (2363) عن أنس رض. (السجلماسي، 2002، صفة 165).

وقد نسب الدنيا لهم رض; ولعلمهم استنكروا في أنفسهم، ولو صرحا لمرح لهم كحال صاحب الذراع، والذي يظهر لي من بعض روایات الحديث أن حديث تأثير النخل لم يكن موجهاً لكل أهل المدينة، والله أعلم. وقد «أشكل الحديث على الفحول من علماء الأصول وغيرهم مثل: جمال الدين بن الحاجب، وسيف الدين الأدمي، وصفي الدين الهندي، وأبي حامد الغزالى، رحمهم الله تعالى». كما ذكر (السجلماسي، 2002، صفة 165).

وما سبق كله يبين أن النبي صل أوتي جوامع الكلم، وكلامه كله حكم وتشريع، بخلاف من ظن أن بعض أفعاله رض [أقواله] ليست تشريعاً، ولا من باب التبليغ، واحتاج ببعض ما سبق، وال الصحيح أنها كلها تشريع بين الإلزام وعدمه. (لاشين، السنّة كُلُّها تشريع، العدد العاشر، صفحة 57).

يقول الشاطبي: «كل ما أخبر به رسول الله صل من خبر فهو كما أخبر، وهو حق وصدق، معتمد عليه فيما أخبر به وعنده، سواء علينا أبنى عليه في التكليف حكماً أم لا، كما أنه إذا شرع حكماً أو أمر أو نهى؛ فهو كما قال رض، لا يفرق في ذلك بين ما أخبره به الملك عن الله، وبين ما نفذ في روعه وألقى في نفسه، أو رأه رؤية كشف واطلاع على مغيب على وجه خارق للعادة، أو كيف ما كان؛ فذلك معتبر يحتاج به وبيني عليه في الاعتقادات والأعمال جميعاً؛ لأنه رض مؤيد بالعصمة، وما ينطق عن الهوى». (الشاطبي، 1997) (4/ 464).

ويوافق الشاطبي عبد الغني عبد الخالق، إذ يقول: فكل ما تلفظ به رسول الله صل ما عدا القرآن - أو ظهر منه، من ابتداء رسالته إلى نهاية حياته، فهو من سنته، سواء أثبت حكماً عاماً أو خاصاً بأي أحد، سواء أكان فعله رض جلياً أم لا، فما من قول أو فعل يصدر عنه رض إلا ويثبت حكماً شرعاً، يجب اعتقاد ثبوته، بقطع النظر عن كونه إيجاباً أو ندباً أو تحريماً أو كراهة أو إباحة، وبقطع النظر أيضاً عن كونه عاماً لجميع الأمة، أو خاصاً بالبعض، وبقطع النظر كذلك عن كونه متعلقاً بفعل طبيعي جلي أو بغیره من سائر الأفعال الاختيارية المختلفة. (عبد الخالق، د.ت، صفحة 189). ونهاية القول والنفل هذه جملة وجوه جوامع الكلم التي وقفت عليها، وقد ظهر فيها مدى الجمال النبوي في الكلام، والله الموفق.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على سيد محمد، أفصح من نطق بالضاد وبعث بجوامع الكلم، وبعد: فها هي أبرز نتائج البحث التي ظهرت لي، مع التوصيات:

1. معنى جوامع الكلم في الحديث، هو الكلام الموجز مع إشباع المعاني.
2. الحديث النبوي من جوامع الكلم بلا ريب.

3. كل الأحاديث التي جاءت في هذا البحث لا تخلو من وجه من وجوه جوامع الكلم.
4. وجوه جوامع الكلم في الحديث النبوي كثيرة والإيجاز هو أشهرها، وأظهرها.
5. من وصف جوامع الكلم بأنها الأحاديث الجامدة دون النظر للاختصار فقط كان وصفه أدق من حصرها في الاختصار.
6. الاختصار لا يعني أن الحديث متكون من كلمتين أو ثلاث، وفهم السلف دليل على ذلك.
7. الحديث النبوي قسم القرآن الكريم في أغلب الوجوه البلاغية ما لم تكن كلها، لوحدة المصدر.
8. الفرق الجوهرى بين القرآن والحديث يتلخص في ثلاثة أشياء: اختصاص القرآن الكريم بوجوب التلاوة (الترتيل)، والتبعيد باللفظ، والتحدي بالإتيان بمثله.
9. أوصى بزيادة الأمثلة من الأحاديث النبوية في مادة البلاغة العربية، وعدم الاقتصار على أبيات الشعر وأيات القرآن الكريم، بحجة أن الحديث النبوي دخلته الرواية بالمعنى.
10. أوصى بالتوسيع في هذه الوجوه وبيان غيرها في عمل أكبر وأشمل، والله الوفق.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (1409). المصنف في الأحاديث والآثار. الرياض: مكتبة الرشد، ط.1.
2. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد. (1979). النهاية في غريب الحديث والآثار. بيروت: المكتبة العلمية.
3. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج. (1422). زاد المسير في علم التقسير. بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1.
4. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن. (1985). غريب الحديث. بيروت: دار الكتب العلمية.
5. ابن العربي، محمد بن عبد الله. (د.ت). عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى. بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1.
6. ابن حبان، محمد بن حبان. (1988). الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط.1.
7. ابن حجر، أحمد بن علي. (1989م). التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1.
8. ابن حنبل أحمد بن محمد. (2001). المسند. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط.1.
9. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (2001). جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط.7.
10. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (1984). التحرير والتتوير. تونس: الدار التونسية للنشر، ط.1.
11. ابن فارس، أحمد بن زكرياء. (1979). معجم مقاييس اللغة. بيروت: دار الفكر، ط.1.
12. أبو داود، سليمان بن الأشعث. (د.ت). سنن أبي داود. صيدا: المكتبة العصرية، ط.1.
13. أبو يعلى، أحمد بن علي. (1984). مسنن أبي يعلى. دمشق: دار المأمون للتراث، ط.1.
14. أحمد، حسن عبد الفتاح. (د.ت). عناية المسلمين بپراز وجوه الإعجاز في القرآن الكريم. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
15. الأرمي، محمد الأمين بن عبد الله. (2009). الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم. مكة المكرمة: دار المنهاج - دار طوق النجا، ط.1.
16. الأزهري، محمد بن أحمد. (2001). تهذيب اللغة. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط.1.
17. الأصبهي، مالك بن أنس. (2004). الموطأ. بيروت: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط.1.
18. الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله. (1415). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى. بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1.
19. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422). صحيح البخاري. القاهرة: دار طوق النجا، ط.1.
20. البدر، عبد المحسن العباد. (د.ت). شرح سنن أبي داود. المدينة المنورة: المكتبة الشاملة، ط.1.
21. بن حجر، أحمد بن علي ا. (1379). فتح الباري . بيروت: دار المعرفة، ط.1.
22. البيهقي، أحمد بن الحسين. (2003). شعب الإيمان. بيومباي بالهند: الدار السلفية، ط.1.
23. الترمذى، محمد بن عيسى. (1975). سنن الترمذى. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي، ط.2.
24. الثعالبي، عبد الملك بن محمد. (د.ت). الإعجاز والإيجاز. القاهرة: مكتبة القرآن، ط.1.
25. الجاحظ، عمرو بن بحر. (1988). البيان والتبيين. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط.1.
26. جبل، محمد حسن. (2010). المعجم الاستيفاقى. القاهرة: مكتبة الآداب، ط.1.

27. جبنكة، عبد الرحمن بن حسن الميداني. (1996). *البلاغة العربية*. دمشق: دار القلم، ط.1.
28. الخطابي، محمد بن محمد. (1988). *أعلام الحديث شرح صحيح البخاري*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية، ط.1.
29. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. (2015). *مسند الإمام الدارمي*. الرياض: د.ن ، طبع على نفقة رجل الأعمال الشيخ جمعان بن حسن الزهراني.
30. الزحيلي، محمد مصطفى. (2006). *القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة*. دمشق: دار الفكر، ط.1.
31. السبكي، محمود محمد خطاب. (1353). *المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود*. القاهرة: مطبعة الاستقامة.
32. السجلماسي، سيدني أحمد بن المبارك. (2002). *الإبريز من كلام سيدني عبد العزيز*. بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1.
33. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (2003). *فتح المغثث بشرح ألفية الحديث*. القاهرة: مكتبة السنة، ط.1.
34. السندي، محمد بن عبد الهادي. (د.ت). *حاشية السندي على سنن ابن ماجه*. بيروت: دار الجيل، ط.1.
35. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). *الموافقات*. عمان: دار ابن عفان، ط.1.
36. الطبراني، سليمان بن أحمد. (1994). *المعجم الكبير*. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط.2.
37. عبد الخالق، الشيخ عبد الغني. (د.ت). *بحث في السنة المشرفة*. القاهرة: د.ن.
38. العظيم آبادي، محمد شمس الحق. (1968). *عون المعبد شرح سنن أبي داود*. المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط.1.
39. العلوى، السيد محمد المالكى. (د.ت). *محمد رسول الله الإنسان الكامل*. القاهرة: دار جوامع الكلم.
40. العيني، محمود بن أحمد. (د.ت)). *عدمة القاري شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
41. الغوري، سيد عبد الماجد. (2007). *معجم المصطلحات الحديثية*. دمشق: دار ابن كثير، ط.1.
42. الفيروزآبادى، مجد الدين محمد بن يعقوب. (1996). *بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز*. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
43. القاري، الملا علي. (د.ت). *أربعون حديثاً من جوامع الكلم*. إسطنبول: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، ط.1.
44. القاسمي، محمد جمال. ((د.ت)). *قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث*. بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1.
45. القرطبي، أحمد بن عمر. (1996). *المفهوم لما أشكل من تلخيص مسلم*. دمشق: دار ابن كثير، ط.1.
46. القسطلاني، أحمد بن محمد. (1323). *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط.7.
47. الكرمانى، محمد بن يوسف. (1401). *الدواكين الدراري في شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
48. لاشين، موسى شاهين. (*العدد العاشر*). *الستة كلها تشريع*. بمجلة كلية الشريعة بجامعة قطر.
49. مسلم، مسلم الحاج. (د.ت). *صحيح مسلم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط.1.
50. المقبل، عمر بن عبد الله. (2016). *جوامع الكلم النبوى دراسة تأصيلية*. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، الصفحات 312-262.
52. المناوى، عبد الرؤوف محمد بن تاج الدين. (1356). *فيض القدير شرح الجامع الصغير*. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط.1.
53. النسائي، أحمد شعيب. (1986). *السنن*. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط.2.
54. النووي، يحيى بن شرف. (1392). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط.1.
55. الهروي، أحمد بن محمد. (1999). *الغربيين في القرآن والحديث*. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط.1.
56. الهيثمي، أحمد بن محمد ابن حجر. (2008). *الفتح المبين بشرح الأربعين*. جدة: دار منهاج.
57. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر. (د.ت). *المقصد العلي في زواائد أبي يعلى الموصلي*. بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJASHSS and/or the editor(s). AJASHSS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.